

## متفرقات

الإدارة والعدل تنتهي  
من حماية كاشفي الفساد

أنهت لجنة الإدارة والعدل درس اقتراح قانون حماية كاشفي الفساد في جلسة عقدتها أمس في المجلس النيابي. وقال رئيس اللجنة روبير غانم إن اللجنة درست اقتراح القانون المتعلق بحماية كاشفي الفساد بعد إضافة إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ضمن بنوده وتوسيع صلاحياتها، وتناقش اللجنة أيضاً اقتراح قانون الحق في الوصول إلى المعلومات الذي نحن قيد دراسته، ويبقى الإثراء غير المشروع «إن كنا بدأنا في درسه، لكننا لم نتوصل إلى نتيجة نهائية في شأنه، وهذه الرزمة تشكل الحجر الأساس في موضوع مكافحة الفساد في الإدارات العامة في لبنان»، بحسب غانم.

حجب المساهمة المالية  
عن التلامذة غير اللبنانيين

وجه اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة في لبنان، في اجتماع طارئ عقده أمس، كتاباً إلى رئيس الحكومة تمام سلام لمطالبة الحكومة بإعادة النظر بقرار إعطاء المساهمة المالية فقط للتلامذة اللبنانيين المسجلين في المدارس الخاصة المجانية وحجبها عن التلامذة الآخرين، وذلك خلافاً للقوانين والمراسيم المرعية الإجراء.

تأتي مطالبة الاتحاد بحسب بيان أصدرته، نتيجة صعوبة تطبيق القرار «بعدما استكملت المدارس المجانية تسجيل جميع التلامذة، وفقاً لهذه القوانين، والبدء بالتدريس، إلى جانب كونه يسبب لها ضائقة مالية غير منتظرة تضاف إلى ما يسببه التأخير بتسديد المساهمات السنوية خلافاً للمادة 25 من المرسوم رقم 71/2359 الذي يحدد كيفية الحصول على هذه المساهمات».

## وضع عاملات المنازل المهاجرات في لبنان

نظمت وزارة العمل مؤتمراً تحت عنوان «وضع عاملات المنازل المهاجرات في لبنان ودور مكاتب الاستقدام»، وقد حضر جميع أصحاب المكاتب من كل المحافظات، إضافة إلى عدد من سفراء وقناصل الدول التي تنتمي إليها عاملات المنازل وممثلين عن المنظمات الدولية والأمن العام اللبناني وقوى الأمن الداخلي. هدف المؤتمر إلى البحث في أوضاع مكاتب استقدام العاملات وانتشار البعض منها بشكل عشوائي، لوقف ما يعتبر عملية اتجار بالبشر، ومساعدة هذه المكاتب على تأمين مستلزمات عملها.

وطالب وزير العمل سجعان قزي خلال اللقاء هذه المكاتب بأن تلتزم بقانون وزارة العمل «ومن لا يرتاح لهذه القوانين عليه أن يقفل مكتبه لأنه في القرن الواحد والعشرين ممنوع الاتجار بالإنسان، فلا يجوز مداواة الخطأ بالخطأ، وإذا كانت الدولة التي جاءت منها العاملة لم تعطيها حقها، فعلى صاحب العمل هنا أن يعطيها هذا الحق»، وأعلن قزي عن تعاون يفترض أن ينطلق بين وزارة العمل والسفارات المعنية ومكاتب الاستقدام، وقد تقدمت من مجلس الوزراء بمشروعين يتعلق الأول بمنع عمل الأطفال، والثاني بوضع حد للاتجار بالبشر.

وأكد وزير العمل أن «الوزارة ستكون متشددة في مواجهة بعض الممارسات من أصحاب العمل ضد عاملة المنزل»، وقال: «نحن منفتحون لتحسين شروط العمل وعلينا الانفتاح أيضاً على السفارات المعنية، ونحن بصدد توقيع اتفاقيات مع دولها».

## تقرير

## حملة «سلامة الغذاء»: استهداف المصادر

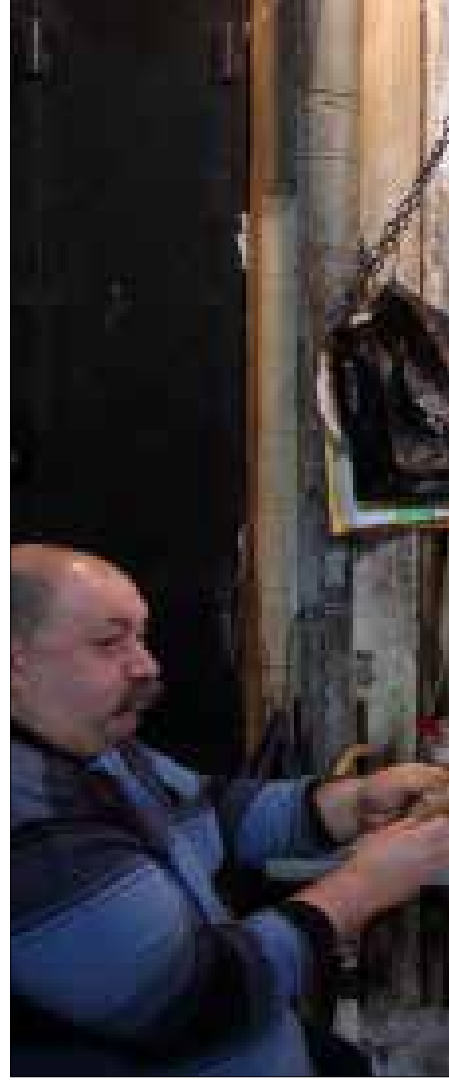
يستمر وزير الصحة وائل أبو فاعور في الإعلان عن المؤسسات المخالفة وغير المطابقة للمواصفات الصحية. الحملة انتقلت إلى المصادر فطاولت أكثر من 70 مسلخاً ومزرعة، كذلك سيطر أبو فاعور اليوم على مجلس الوزراء لإنشاء نيابة عامة لسلامة الغذاء.

## أيضاً الشوفي

خمسة عشر يوماً مرت على إعلان وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور حملته على الأغذية الفاسدة. الحملة التي انطلقت على نحو عشوائي لم يعد بإمكانها الاستمرار على هذا المنوال، فمضت الأسبوع الماضي حدّد أبو فاعور استراتيجية جديدة تقوم على ملاحقة مصادر الغذاء من دون أن يعني ذلك التوقف عن محاسبة المطاعم والمؤسسات. أولى نتائج هذه الاستراتيجية برزت أمس مع اتخاذ أبو فاعور إجراءات بنحو 73 مسلخاً ومزرعة، 40 منها طلب إقفالها على نحو نهائي أو مؤقت، و33 وجه إليها إنذاراً بضرورة تسوية أوضاعها. كذلك أضاف أبو فاعور 43 مؤسسة جديدة إلى اللوائح غير المطابقة، منها حرقوص تشيكن وKFC في

بعيدا، الزغول والمحطة في الشياح، كبايجي وعلي في الحمراء. وكشف أبو فاعور أن هناك 6 مستودعات للحوم ستقف على نحو نهائي حتى صدور نتائجها لأنه توجد فيها كميات كبيرة من اللحم الذي تدور حوله شكوك، وبالتالي لا يمكن بيع أي شيء قبل صدور النتائج. وأعلن أبو فاعور أن مخاطر هذه المستودعات تطاول المناطق الواقعة خارج نطاق بيروت، إذ تعد المورد الأساسي للحوم. ولفت إلى أن هذه الإجراءات لن تؤثر في سعر اللحم أو المياه في الأسواق، إذ جرى التوافق مع وزارة الاقتصاد على التشدد في مراقبة الأسعار.

حتى اليوم بقيت الحملة بعيدة عن بيروت الإدارية، ما عدا عدداً قليلاً من المؤسسات التي ذكرها أبو فاعور ضمن سلسلة مؤتمراته. هذا الأمر يطرح تساؤلاً مشروعاً مفاده بأن معظم المؤسسات الغذائية تقع ضمن بيروت الإدارية وبالتالي يجب أن يكون لها الأولوية في الفحوص. يقول أبو فاعور لـ «الأخبار» إن المشكلة التي حدثت «تكمّن في طريقة البدء بأخذ العينات حيث جرى تقديم مناطق على أخرى، وبالتالي ذهبت عينات المناطق إلى المختبرات قبل البدء بأخذ عينات بيروت، لكنني ما زلت بانتظار الجداول». أما في ما يخص ما كشف عنه أول من أمس عن انتقال الحملة إلى تفعيل القضاء، فيكشف أبو فاعور أن «المستودعات التي كشفنا عليها في صبرا، إذا أنت نتيجتها سلبية، فسيحال أصحابها فوراً على النيابة العامة التمييزية»، لافتاً إلى أنه «سيطر



**مسرح الدمى اللبناني** KHAYAL ARTS & EDUCATION

**حريف 2014**

EVERY SATURDAY AT 4PM  
Sunflower/Tournesol Cultural Space - Badaro  
كل سبت الساعة الرابعة بعد الظهر  
مركز دوار الشمس - بدارو

**ألف وردة هوردة**  
One Thousand and One Roses - Mille et Une Roses  
Saturday November 8<sup>th</sup>

**فراش العطران**  
Firas-qui-Eternu  
Saturday November 22<sup>nd</sup>

**بيللا بنام مرجان**  
Let Merjan Sleep - Pour Que Dorme Merjane  
Saturday, November 1<sup>st</sup>  
Saturday, December 27<sup>th</sup>

**شئ صار بكار منكار؟**  
What Happened In Kfar Menkhar?  
Saturday December 6<sup>th</sup>

**كراكيب**  
Karakeeb - Karakib  
Saturday December 13<sup>th</sup>

**بيتك يا ستتي**  
My Grandma's House - La Maison de Grand-Mère  
Saturday November 29<sup>th</sup>

FOR YOUR RESERVATIONS 01391290 71997959 puppets@khayal.org www.khayal.org

SHAMS | الخبار | السبت | السفير

طبيب من لجنة الصحة أو الأمن الغذائي أو طبيب البلدية، هذا إذا توافروا في بلديات المنطقة.

الأمر لا يختلف كثيراً في طرابلس، فقد فتح إغلاق مسلخ طرابلس الباب على ما يجري من تجاوزات في هذا المجال، وينبغي معالجتها سريعاً، وخصوصاً في محلة الرفاعية وسوق العطارين، حيث تنخر المواشي في الطرقات وتباع لحومها في الهواء الطلق، وعلى بيع الدواجن واللحوم في محيط جامع محمود بك في باب التبانة، حيث تنعدم المواصفات الصحية كلياً.

المفارقة أن البديل المعتمد من أجل تدارك الأزمة التي خلفها إغلاق المسلخ يتمثل باعتماد مسلخ بديل ومؤقت في منطقة البداوي، علماً بأنه «لا يستطيع تلبية أكثر من 50 في المئة من الاحتياجات التي كان يقدمها المسلخ الذي جرى إغلاقه» وفق ما يقول نائب رئيس اتحاد بلديات الفجاء (الجهة المشرفة على المسلخ). ذلك أن تجربة «المؤقت» والبديل لا تبدو «صحية»، وتتجاوز مسألة عدم تلبينها الحاجات المطلوبة وتشمل أهلية التجهيزات «المؤقتة» التي ستعتمد، فإذا كان المسلخ «الأساسي»، المعتمد منذ سنوات، يفتقر إلى الحد الأدنى من الشروط، فمن سيقنع أهالي طرابلس بأن هذا «المؤقت» هو البديل «الصحي». وهو أمر لا يوحيه كلام غمراوي، إذ يصف المسلخ البديل من الناحية الصحية بأنه «ضمن المعقول».

\* بمشاركة عبد الكافي الصمد.